

# **بيان جمهورية مصر العربية**

**أمام**

**الدورة الثالثة والخمسون**

**للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية**

**١٤-١٨ سبتمبر ٢٠٠٨**

**فيينا**

**السيدة الرئيسة**  
**السيدات والسادة الحضور**

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام.

لكم سيدتي الرئيسة، خالص التمنيات بالتوفيق في مهمتكم وأؤكد الدعم من قبل وفد بلادي لجهودكم ومساعدتكم، وفي هذا السياق أود أن أؤكد على امتنان مصر ودعمها الثابت للوكالة ومديرها العام وأعضاء أمانتها.

كما أود أن أتقدم بالتحية للوكالة ولمديرها العام الدكتور/محمد البرادعي الذي شهدت الوكالة خلال فترة رئاسته تطوراً ملموساً وأداءً متميزاً في كافة أنشطتها الذي انعكس إيجابياً على مسيرة عمل الوكالة. وإنه لمن دواعي فخر مصر أن تشهد منظمةً بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع هذه الإنجازات والأداء المتميز طيلة السنوات الإثني عشر الماضية تحت قيادة واحد من أبناءها، وأن تتوج هذه الجهود بحصول الوكالة والدكتور البرادعي بجائزة نوبل للسلام.

كما أتوجه بالتهنئة للسيد/ يوكيا أمانو مدير عام الوكالة  
القادم مؤكداً استمرار دعم مصر لسيادته من أجل استمرار  
تعاظم دور الوكالة في تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها من  
التقنيات الحديثة في كافة المجالات السلمية لخدمة البشرية  
وتوفير بيئة أفضل لها.

## السيدة الرئيسة

### السيدات والسادة الحضور

منذ أكثر من نصف قرن مضى اهتمت مصر بالطاقة النووية وتطبيقاتها لقناعتها بما يمكن أن تسهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبني البشر مع الحفاظ على البيئة إذا أحسن استخدامها، فطوال هذه السنوات كان التعاون وثيقاً مع الوكالة لتوسيع مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مصر من خلال تنمية الإمكانيات والكوادر العلمية والعملية بها، ومن جانب آخر بالمشاركة الفعالة في مختلف نشاطات الوكالة والجهود المبذولة لدعم دورها الهام وتطويره.

وتغطي برامج التعاون الفني التي تستفيد منها مصر العديد من المشروعات منها المساعدة في مجال الاستخدام الأمثل للمفاعلات البحثية مع تطوير وتأهيل الكوادر البشرية القائمة على تشغيل واستخدام مفاعلات البحوث .

وتواصل مصر جهودها بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الأمن الغذائي عن طريق استخدام التشعيع الجامي لاستحداث طفرات محصولية ذات صفات مرغوبة وعالية الإنتاجية واستخدام التقنيات النووية في التطبيق العلمي لزراعة الأراضي الصحراوية وتطوير سلالات النباتات الملائمة للظروف الصحراوية، بالإضافة إلي إنتاج الهيدروجين الزراعي من مواد تتبلمر بالإشعاع الالكتروني وهي مواد لها قدرة عالية

على امتصاص الماء وذلك لإمكانية استخدامها لرفع درجة احتفاظ التربة الرملية بالمياه وتزويد النبات به عند الحاجة إليه وذلك كأحد الحلول لمشكلة التصحر لزيادة الإنتاجية الزراعية.

ولما كان التصدي لتحديات نقص المياه وجودتها في العديد من الدول يتطلب دراسة آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية والتي تحتاج إلى معلومات دقيقة تتيح اتخاذ القرارات بشأن التصرف المستدام في الموارد المائية والمحافظة عليها، فقد ساعدت الوكالة بلدان حوض النيل بما فيها مصر لتحسين فهم السلوك والتصرف في المياه الجوفية وتجديدها من الأمطار والمياه السطحية وذلك بهدف الإدارة الرشيدة للمياه. وتتعاون مصر بفاعلية في مشروعات الوكالة الخاصة بتتمية الموارد المائية واستخدام التقنيات النظائرية.

**السيدة الرئيسة**

**السيدات والسادة الحضور**

في أعقاب مبادرة الرئيس مبارك في ديسمبر ٢٠٠٦ بطرح استخدام المحطات النووية لتوليد الكهرباء كخيار استراتيجي للحوار المجتمعي، ثم إعلان الرئيس مبارك في أكتوبر ٢٠٠٧ القرار الاستراتيجي ببدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وأن مصر ستبدأ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء،

اعتماداً على خبراتها وقدراتها بالتعاون مع مختلف شركائنا الدوليين ، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوجيه الحكومة لبلورة استراتيجية قومية متكاملة للطاقة تحقق استفادتنا من مصادر الطاقة المتجددة ومن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بدأت مرحلة هامة من مراحل التعاون مع الوكالة من أجل إعداد الدراسات اللازمة وتأهيل الكوادر المطلوبة ودعم البنية الأساسية اللازمة للبدء في هذا البرنامج وتوفير أفضل الوسائل له .

وكخطوة رئيسية للبدء في البرنامج تم إعداد مشروع قانون لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية تمت مراجعته من خبراء الوكالة ويجرى حالياً استكمال إجراءات استصداره من خلال القنوات التشريعية بالدولة وفي يونيو ٢٠٠٩ تم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لإنشاء المحطة النووية الأولى

إن استمرار التعاون مع الوكالة طوال فترة تنفيذ البرنامج النووي يعتبر حجر الزاوية لضمان شفافية وكفاءة تنفيذه ، وعلى المدى القصير نتطلع إلى التعاون مع الوكالة لاستكمال الدراسات

الخاصة باختيار وتأهيل مواقع إنشاء المحطات النووية وكذلك الخطوات التنفيذية المتعلقة ببرنامج إقامة المحطات النووية ولإعداد الكوادر البشرية .

**السيدة الرئيسة**

**السيدات والسادة الحضور**

انطلاقاً من إيمان مصر بأهمية التقنيات النووية، ومن واقع انتمائها إلى المنطقة العربية والقارة الأفريقية، فتحت مصر منشآتها ومعاملها وقدمت خبراتها للدول العربية والأفريقية في مجال استخدامات الطاقة النووية السلمية.

وتقديرًا لأهمية التعاون الإقليمي تدعم مصر اتفاقية التعاون الإقليمي للدول الأفريقية- الأفرا - حيث تقدم الدعم لمشروعاتها التي تسهم بشكل ملموس وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة، ورفع المعاناة عنها من خلال تلبية احتياجاتها.

**السيدة الرئيسة**

فيما يخص جهود الوكالة في مجال تطبيق الضمانات والتحقق، فإننا ندعم جهود الوكالة في هذا الشأن ونرى ضرورة النظر في التوصل لآليات مستحدثة لتوزيع النفقات المتزايدة لتطبيق الضمانات بشكل عادل يضمن مشاركة الدول المتقدمة نووياً في تمويل هذه النفقات بالقدر الملائم، إذ أن الفارق

الواضح فى كىففة تمويل نشاطى التعاون التقنى من جهة والضمانات من جهة أخرى - بالرغم من تساوى أهميتهما كمحورين أساسيين من محاور عمل الوكالة الثلاثة يثير العديد من التساؤلات حول أولويات الوكالة وتوازن تحقيقها لأهدافها، خاصة وأن الدول النامية يطلب منها المشاركة فى تمويل مشروعات التعاون التقنى التى تتلقاها بما يضعها فى موقف غير متكافئ تجاه الوكالة.

ومن جهة أخرى فإننا نود أن نعبر مجدداً عن قلقنا من استمرار الخلل الخطير فى كفاءة المنظومة الحالية لضمانات عدم انتشار التسلح النووى والمتمثل فى عدم تطبيق الضمانات الشاملة على الدول التى لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن عدم اتخاذ أى إجراءات جدية لمتابعة ما يتوجب على الدول النووية الخمس اتخاذه من خطوات لنزع سلاحها النووى بمقتضى التزاماتها الواردة بالمادة ٦ من المعاهدة. إذ يعنى ذلك كله أن هناك إخلالاً خطيراً بالهدف الحقيقى من تطبيق الضمانات، الذى تعتمد كفاءة تنفيذه فى الأساس على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبيق اتفاقات الضمانات الشاملة على جميع المنشآت النووية فى جميع دول العالم.

كما نلاحظ كذلك استمرار محاولات تعميم البروتوكول الإضافى وجعله المعيار السائد للتحقق من عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة. وفى

هذا الصدد، نعاود التأكيد على أن البروتوكول الإضافي يعتبر أداة طوعية يتوقف تنفيذها على قرار سيادي للدول المعنية ولا يجوز السعي إلى تعميمها قبل تعميم اتفاقات الضمانات الشاملة ذاتها.

### السيدة الرئيسة

مع تقديرنا لما يشهده تطبيق ضمانات عدم الانتشار النووي من تطور، فإننا نود أن نعبر عن انزعاجنا لاستمرار تقلص دور الوكالة في تحقيق الهدف الخاص بدعم المجتمع الدولي في نزع السلاح النووي بصفة عامة، رغم أن الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٠٦/٢٠١١ تضمن صراحة "مساهمة الوكالة بالأسلوب الملائم في جهود ضبط التسليح وتخفيض التسليح النووي" ضمن أهداف البرنامج الخاص بالتحقق، استناداً إلى نص المادة الثانية من النظام الأساسي. لذا فإننا نؤكد حرصنا على متابعة تنفيذ هذا الهدف، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعامل مع هذا الموضوع بالجدية اللازمة.

### السيدة الرئيسة،

يمثل الوضع الحالي لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح

النوى فى الشرق الأوسط خلاً خطيراً يهدد السلام والأمن على المستويين الإقليمى والدولى، فرغم مرور سبعة عشر سنة منذ اتخاذ هذا المؤتمر لقرار يقضى بضرورة قبول جميع دول الشرق الأوسط لتطبيق ضمانات عدم الانتشار بشكل كامل فإن إسرائيل لم تتخذ أى خطوات من شأنها تنفيذ هذا الهدف، كما امتنعت القوى الدولية الكبرى عن اتخاذ اية إجراءات فى هذا الخصوص، علماً بأن مصر وجميع دول المنطقة الأخرى أعضاء بمعاهدة عدم الانتشار. إن استمرار هذا الخل يدفع المنطقة بكاملها نحو سباق تسلح جديد باعتبار أن استمرار انفراد دولة واحدة بقدرات تدميرية هائلة يعطى دول المنطقة الأخرى الحق فى البحث عن الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا التهديد.

وتعتبر مصر أن مصداقية الوكالة فى تنفيذ أهدافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية التعامل الجاد من قبل كافة أعضائها مع مسألة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة على كافة المنشآت النووية بالمنطقة بشكل يعكس توافق الآراء على أهمية هذا الهدف. وبناءً على ذلك، تقع على مؤتمرنا هذا مسئولية تأكيد التزام الوكالة – التى تعد الذراع التنفيذى لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح – بالتعامل مع التهديد النووى بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تناول القرارات المطروحة تحت بنود جدول الأعمال ذات الصلة بشكل عادل ومتوازن.

وفى هذا السياق، تتقدم مصر مجدداً لهذه الدورة من المؤتمر بمشروع القرار الخاص بتطبيق الضمانات فى الشرق الأوسط الذى

تم كسر توافق الآراء عليه في الدورات ( الثلاث ) الماضية لأسباب غير موضوعية وربط هذا القرار بالمساعي العربية المشروعة لإصدار قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية. ولقد قمنا هذا العام بمحاولة لتطوير نص قرار تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، مع أخذ بعض الملاحظات والمقترحات التي أثرت بشأن الصياغات الواردة به في الاعتبار، إثباتاً منا لحسن النوايا وحرصاً على العودة إلى توافق الآراء بشأن هذا البند الهام ونأمل أن تستجيب الدول الأعضاء لهذه المساعي.

**السيدة الرئيسة**

**السيدات والسادة الحضور**

في ختام كلمتي أود أن أؤكد ثقة بلادي في الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شتى المجالات المرتبطة بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وتقديم الدعم الفني بالإضافة إلى إرساء أسس وقواعد الأمان النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وأجدد تأكيد التعاون الوثيق بين مصر والوكالة، واستمرار مشاركتها الفعالة في كافة أنشطة الوكالة تحقيقاً للتنمية والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.

**وأشكركم**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**